# مقومات وتحديات بناء نظام نقدي إنساني عادل

## أ. إبراهيم محمود آل حرم*

**ملخص**

ستناقش هذه الورقة أهم المقومات والتحديات التي تواجه قيام نظام نقدي وإنساني عادل لأن النظام الجديد لكي يكون إنساني وعادل سيستوجب عمل إعادة هيكلة للنظام الحالي وسينسف الأسس التي يقوم عليها لتحل القيم الأخلاقية مقام الربح المطلق وبذلك سيحتاج لتصحيح مفاهيم الإنتاج والاستهلاك عبر المنهج الأخلاقي لا الربحي المطلق، وتنقسم آراء المفكرين والباحثين في طريقة الانتقال إلى النظام المنشود بين الإصلاح من الداخل أو الهدم والبناء من جديد، كما تنقسم آراؤهم في النظر إلى شكل النظام المنشود وأسسه وآلياته، ففي هذه الورقة ستطرح ملامح النظام ومقوماته عبر النظرة الإسلامية للاقتصاد.

فأهم المقومات هي وجود ثغرات كبيرة عجز النظام الحالي عن سدها ومشكلات ساهم في تفاقمها يتيح فرصة لنظام نقدي جديد للظهور، والمقوم الآخر هو الحاجة للجانب الأخلاقي والقيمي في تنظيم النظام النقدي والمصرفي، وكما أن اعتماد النظام النقدي الحالي على الدولار يجعله نظام هش غير قابل للاستمرار في طور ظهور عملات رقمية ونقدية يمكنها أن تعمل توازن في هذا النطاق، ومن المقومات حتى يكون النظام عادل يجب أن يكون خالياً من الفائدة (الربا) والتي هي سبب لمعظم مشكلات النظام النقدي الحالي.

أما عن التحديات فسيواجه هذا النظام تحديات كبيرة ومتشعبة تتمثل في عدم وجود تكتل يمكنه أن يتبنى هذا النظام ويؤمن به ليزيل الهيمنة الحالية للنظام النقدي الحديث، كما سيواجه تحدي وقوفه ضد الفائدة في بناء النموذج السليم والواقعي الخالي من الربا، ومن أهم التحديات التي ستواجه النظام الجديد هو النظام القديم بمؤسساته الدولية والتي ترعى الدولار حيث ستقف في وجه أي تغيير يسحب البساط من تحتها، ومن التحديات هي الثقافة التي تعيشها المجتمعات وضرورة بناء ثقافة جديدة وأخلاقية تساهم في بناء النظام الجديد، وأيضاً النظم المصرفية الحالية التي تقوم

* باحث دكتوراه في جامعة صباح الدين زعيم- تركيا

هيكليتها على الفائدة ستمثل مقاومة وتحدي في بناء نظام مصرفي جديد خالي من الفائدة والموظفين في البنوك المركزية والمصرفية سيمثلون تحدياً في تدريبهم وتأهيلهم للقيام بدور إيجابي في النظام الجديد.

ونسعى أن يكون النظام النقدي المستمد من النظرية الاقتصادية الإسلامية هو النظام المنشود لما يتميز به من أسس أخلاقية متينة ومرونة تمكنه من استخراج نظام نقدي إنساني وعادل.

**Summary**

This paper will discuss the most important components and challenges facing the establishment of a just monetary and humanitarian system. The new system to be humane and fair, it will require restructuring the current system and will destroy it's foundations to replace the absolute profit with the moral values and thus it will need to correct the concepts of production and consumption through an ethical approach, not an absolute profit. The opinions of thinkers and researchers regarding the method of transition to the desired system are divided between internal reforming or demolishing and rebuilding anew, and their opinions are divided about the shape of the desired system, its foundations and mechanisms. In this paper, the features and components of the system will be presented through the Islamic view of the economy.

The most important constituents are the existence of large gaps that the current system has been unable to fill and allowed more problems exacerbation, which is providing an opportunity for a new monetary system to emerge, and the other constituent is the need for the ethical and value aspect in organizing the monetary and banking system, just as the current monetary system's dependency on the US dollar makes it a fragile system that is not sustainable against the emergence of digital and monetary currencies that could make a balance in this range, and from the foundations of a system to be fair, it must be free from interest (usury), which is the cause of most of the problems of the current monetary system.

As for the challenges, this system will face great and complex challenges represented in the absence of a group that can adopt this system and believe in it to remove the current dominance of the modern monetary system, and it will also face the challenge of standing against the interest to build a sound and realistic model free of interest, and one of the most important challenges that will face the new system is the old system with its international institutions that sponsor the dollar as it will stand in the way of any change that pulls the rug, and among the challenges is the culture in which societies live and the need to build a new and ethical culture that contributes to building the new system, and also the current banking systems whose structure is based on interest will represent resistance and a challenge in Building a new banking system free of interest and employees in central and banking banks will present a challenge in training and qualifying them to play a positive role in the new system.

We strive for the monetary system derived from Islamic economic theory to be the desired system due to its strong moral foundations and flexibility that enable it to extract a humane and just monetary system.

**تمهيد**

يعيش العالم اليوم أزمات كثيرة ومن أهمها في جانب الاقتصاد أزمة النظام النقدي العالمي الحالي الذي يتزعمه الدولار وهذه الأزمة تحتم على الباحثين والمسؤولين ضرورة الوصول لنظام نقدي إنساني وعادل، يكون إنسانياً بحيث يراعي حق الإنسان أياً كان بحيث ينظر للإنسان كإنسان وليس كآلة انتاج أو مادة استخدام تجلب عوائد مالية ضخمة لأصحاب الأعمال، وعادل بحيث يحدث توزيع للثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع، حيث يعاني النظام النقدي الحالي من مشكلات عديدة تؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر وهذه المشكلات تعد في نفس الوقت مقومات للنظام النقدي المنشود ومن أهم هذه المشكلات هو فشل النظام الحالي في تحقيق الاستقرار ولقد عانى من التضخم المرتفع كما شهد ركوداً متكرراً، مع مشكلات البطالة وارتفاع غير مسبوع في سعر الفائدة وتقلب أسعار الصرف للعملات بشكل غير صحي، ومما يزيد حدة الأزمات هذه هو وجود الفقر

المدقع وسط الوفرة مع وجود أشكال من الظلم الاقتصادي الاجتماعي[1]، كل ذلك يجعل البحث عن نظام نقدي إنساني وعادل مطلب ضروري لإنقاذ الاقتصاد العالمي وإيجاد حلول عملية لهذه الأزمات المتتالية.

## المبحث الأول: أهداف ومقومات النظام النقدي الإنساني والعادل

يعد النظام النقدي الحالي والذي مر بمراحل وتطورات بداية من مؤتمر (بريتون وودز) الذي عقد في صيف 1944م في الولايات المتحدة وحتى اليوم نظام يحمل في طياته مشاكل كبيرة، ولم تتحقق الأهداف المعلنة له بل على العكس تماماً تحول هذا النظام عبر مؤسساته كصندوق النقد الدولي إلى تعزيز هيمنة القوة العظمى الجديدة في العالم (الولايات المتحدة) على النظام العالمي، سواء كان النظام النقدي الحالي قد انحرف عن المسار والأهداف التي رسمت له أو أن تأسيسه كان على هذا الأساس، فإن المحصلة تقول أن النظام النقدي لا يحقق الأهداف التي يريدها مجموع دول العالم وإنما يحقق أهداف مجموعة من الدول العظمى المتحكمة في هذا النظام، سنستعرض في هذا المبحث الأهداف التي يطمح إلى سكان العالم من النظام النقدي الإنساني والعادل المنشود ومقومات هذا النظام في ظل المعطيات الحالية والمستقبلية.

### 1.1 أهداف النظام النقدي الإنساني والعادل:

تشير الأدبيات الاقتصادية حول النظام النقدي الحالي أنه يجب أن يحقق هدفين رئيسيين هما تحقيق النمو و تحقيق الاستقرار النقدي، اللذان فشل نسبياً في تحقيقهما خلال الفترة الماضية لأنه أغفل الجانب المعياري والأخلاقي القيمي وطغى عليه الجانب المصلحي للقوى العظمى المسيطرة على هذا النظام مما جعل كثير من الدول الفقيرة والنامية تقع ضحية للنظام النقدي وبدل أن يرتقي بنموها ساهم في إفقارها، ويزيد من حدة الأزمة وجودة الفقر المدقع وسط الوفرة في كافة البلدان ووجود أشكال الظلم الاقتصادي الاجتماعي[2].

لذلك فإن أهداف النظام النقدي المنشود ستتمثل في:

1 ) محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد شكر، دار البشير للنشر، ط2 1990م، ص27
2 ) محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص27

### 1.1.1النفع الإنساني والعدالة الاقتصادية.

قد يجمع الكثير من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين على أن النظام النقدي الحالي فشل في تحقيق العدالة والمساواة والنفع الإنساني العام بين البشر وبين المجتمعات، فتحكم دولة عظمى في النظام النقدي عبر عملة واحدة (الدولار) وعبر مؤسسات النظام جعل هناك أفضلية لدول على أخرى وساهم ذلك في تفاوت في سياسات القوة والنفوذ والتحكم، بل إن أدوات النظام النقدي المتمثلة بصندوق النقد أصبحت أداة في يد هذه الدول، وهي التي يجب أن تكون مستقلة لتخدم الأهداف العامة[1]، لذلك يجب أن يكون أهم هدف للنظام النقدي المنشود هو تحقيق العدالة بين الدول والمساواة، فلا يكون هنالك ميزة لدولة أو عملة على أخرى، ويجب أن لا يسمح النظام بأن يكون هناك حق يسمح بالتدخل في السياسات الداخلية للدول أو شروط تنهك المواطن في الدول التي تطلب تمويلات من صندوق النقد كما هو الحاصل الآن.

### 2.1.1 تحقيق الرفاه العام ودعم النمو والتنمية لدى الدول الفقيرة.

تحقيق الرفاه مطلب عام وهو يتم عبر زيادة في الدخل القومي عبر زيادة النمو والقيام بعمليات التنمية التي تطور قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والقضاء على الفقر وكبح سياسات التضخم التي ترافق النمو حيث تذهب بدخل المواطنين، لذلك يجب أن تكون من أهم أهداف النظام النقدي المنشود أن يدعم عمليات التنمية الدولية وبالذات فيما يسمى في الدول النامية والفقيرة التي يعيش فيها أغلب فقراء العالم[2].

### 3.1.1 تحقيق الاستقرار النقدي وكبح سياسات التضخم والكساد.

كان الهدف الرئيسي لمؤتمر (بريتون وودز) هو تحقيق الاستقرار النقدي عبر ربط الدولار بالذهب وعبر ضبط السياسات النقدية للتحكم في التضخم والكساد الناتج عنها، لم يتحقق الهدف بالشكل المطلوب وان كان هناك استقرار نسبي للنقد إلا أنه ظل خلال هذه الفترة يمر بتقلبات قبل فك الدولار عن الذهب وبعد ذلك في 1971م، ورغم أن الدولار قد حقق نوع من الاستقرار إلا

[1] - أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة الدولية، ترجمة: عدنان عباس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة إبريل 2016م. ص23 (بتصرف)
[2] - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة يناير 1978م. ص304 (بتصرف)

أن باقي العملات كانت تواجه صعوبات كبيرة من التقلبات في أسعار الصرف الذي يفقد الناس ثرواتهم نتيجة لذلك[1]، وهناك من يرى أن أسعار الفائدة (الربا) كان لها دور كبير في التضخم والكساد الذي تعاني منه الكثير من الدول في العالم نتيجة لارتفاع المديونيات الحكومية والفردية المصحوبة بالفوائد مع قلة السيولة التي تسبب كساد عام في الاقتصاد كلما ارتفع سعر الفائدة[2]، لذلك نرى أن الأزمات عادةً ما يرافقها تخفيض لسعر الفائدة حتى يصل لقرابة الصفر كما حدث في أزمة 2008م.

فالنظام النقدي الإنساني والعادل المنشود يجب أن يحقق استقرار نقدي لجميع العملات ويساهم في كبح سياسات التضخم والكساد في جميع المجتمعات بلا استثناء.

## 2.1 مقومات لنظام نقدي إنساني وعادل:

هناك خصائص ومقومات لنظام النقد الإنساني والعادل المنشود يجب أن تتوفر فيه وإلا فلن يكون هناك حاجة للتغيير عن النظام الحالي، وتنبع هذه الخصائص والمقومات من الحاجات والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات والأفراد والتي قد يكون جزء منها بسبب النظام نفسه، وأسباب الفشل هذه لا يعاني منها سكان الدول النامية والفقيرة فقط وإنما يكتوي بنارها جل سكان العالم، وفي الوقوف على أسباب الفشل الذي يعاني منه النظام النقدي العالمي الحالي نستطيع أن نصيغ مقومات ستساهم في نجاح النظام النقدي المنشود.

فأهم هذه المقومات هي:

### 1.2.1 اللامركزية:

وتتمثل اللامركزية في النظام النقدي في ثلاث نقاط أساسية وهي:

**أ- يقوم على قاعدة سلة عملات أو على (الذهب) أو على قاعدة مشتركة.**

يجب أن يتصف النظام النقدي باللامركزية من ناحية العملات لكافة الدول فأهم مشكلة يعاني منها النظام النقدي الحالي هي المركزية التي تدور حول عملة واحدة وهي الدولار، في حين أن

1) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ص6، ص304 (بتصرف)
2) مارك بليث، التحولات الكبرى الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي في القرن العشرين، ترجمة: نرمين الزفتاوي، مراجعة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2010م.ص286

الدولار يستمد قوته من كون الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى خصوصا بعد فك الدولار عن قاعدة الذهب، وهو ما نتج عنه ما يعرف بحروب العملات أو صراع العملات على الساحة الدولية، فحين كانت الدول في حاجة لتثبيت سعر صرف عملاتها في مؤتمر بريتون وودز "إلا أن هذا النظام أظهر مشكلات جديدة، إذ لم تكن الدول قادرة على اتباع سياسات نقدية مستقلة، حيث تعين عليها جميعاً انتهاج سياسة الولايات المتحدة، وتحديد أسعار فائدة تساوي أو تقترب من مستويات أسعار الفائدة الأمريكية، إضافة إلى ضرورة قبول الدول كافة بمعدل التضخم العالمي السائد، واستيراد التضخم الأمريكي الذي أصبح مرتفعا"[1].

ومن هنا ظهرت مقاومة لتحكم الدولار في النظام النقدي العالمي من قبل الاقتصاديات القوية كألمانيا والاتحاد الأوروبي لاحقاً والصين واليابان إلا أن الدول النامية والفقيرة ظلت ضحية لهذا النظام حتى يومنا هذا، فهي مخيرة إما بتعويم العملة أو بربط عملاتها بالدولار وهو ما يحدث غالباً، فنشأ عن ذلك ما يسمى بالفوضى النقدية.

وتتمثل بدائل النظام النقدي في توزيع مراكز القوة على العملات في عدة بدائل ويمكن مستقبلاً ظهور بدائل جديدة:

- **البديل الأول**: العودة إلى نظام قاعدة الذهب بوصف الذهب يتميز بثبات نسبي في قيمته الحقيقية ويحوز على ثقة المتعاملين والمدخرين[2]، إلا أن هذا البديل كما يشير بعض الباحثين لا يلبي متطلبات السيولة الدولية ولا يفي باحتياجات السيولة للتبادل الاقتصادي ونموه.
- **البديل الثاني**: يتعلق بإنشاء بنك مركزي عالمي، له تمثيل من كافة دول العالم يقوم بإصدار وإدارة عملة دولية لأغراض التسويات والاحتياطيات والتبادلات التجارية[3]، ويحتاج هذا البديل إلى ضمانات تمكن كافة الدول من المشاركة في الإدارة واتخاذ القرارات بما يخدم مصالح الجميع وبما يمنع تحكم الدول العظمى فيه كما يحدث حالياً في صندوق النقد الدولي.

1) جون دريفيل، صراع العملات على الساحة الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي ط1، ص10

2) جليل شيعان البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة، العدد 32، ج8، ص20.

3) جليل شيعان البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، ج8، ص21. (هذا المقترح فكرته الأساسية من الكاتب وأضفت عليه ضابط التمثيل من كافة دول العالم).

- **البديل الثالث**: تكوين بنوك مركزية إقليمية تصدر عملاتها الخاصة كالاتحاد الأوروبي وعملة اليورو والشرق الأوسط أو الدول العربية ودول شرق آسيا حتى يكون هناك منافسة بين العملات ولا يكون هناك تحكم من قبل الدولار فقط.
- **البديل الرابع**: اعتماد التبادل التجاري بالعملات المحلية كما تفعل روسيا والصين واليابان وكما صرح الرئيس التركي بذلك حول اعتماد التبادل التجاري بالعملات المحلية بدل الدولار[1]، وقد يكون هذا الحل مؤقتاً ولكن قد لا يكون مفيداً على المدى البعيد خصوصاً مع تحكم الدولار في التبادل التجاري بشكل عام.

**ب- الاستقلالية واللامركزية في المؤسسات المالية الدولية.**

الاستقلالية واللامركزية في المؤسسات المالية الدولية هي من أهم مقومات النظام النقدي المنشود لأن العالم اليوم يشهد تحكم من طرف واحد وحتى نكون أكثر موضوعية فإنه تحكم من عدة أطراف تتنافس على مصالحها في حين أن الغالبية العظمى من دول العالم تذهب ضحية لهذه السياسات، ففي أعقاب مؤتمر (بريتون وودز) تم تأسيس البنك الدولي ثم تبعه بسنوات تأسيس صندوق النقد الدولي، هذه المؤسسات التي يفترض فيها الحياد لخدمة النظام النقدي العالمي كما هو معلن في أهدافها تحولت لأداة بيد القوى العظمى في العالم وسيف مسلطة على الدول النامية والفقيرة، ففي النظام الدولي الاقتصادي نجد أن العضوية تتم بطريقة غير حيادية "فقد بدأ منذ إنشائه وفقاً للمبدأ الرأسمالي الذي يحدد أصوات الدول الأعضاء على أساس حصصها أو مساهماتها في المنظمة، وقد ترتب على ذلك أن توافرت للدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة كبيرة على النظام الاقتصادي الدولي منذ البداية"[2].

ونجد أن المتحكم الرئيسي والوحيد فيه هي الولايات المتحدة الأمريكية حيث "كانت أول مهمة يضطلع بها الصندوق تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة وذلك بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق، فبحسب ما هو متفق عليه فإن الصندوق

[1] - https://arabic.cnn.com/business/article/2019/04/09/bapr19-turkey-russia-trade-local-currencies-commercial-exchange

[2] - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت 1978م، ص39-40

مطالب بأن يمارس وظيفة رقابية لضمان استقرار النظام في الأمد الطويل وفي واقع الحال كانت وجهة النظر هذه تعني أن الولايات المتحدة قد غدت صاحبة الحق الدائم لأن تطلع اطلاعا دقيقا على الأوضاع المالية والاقتصادية لدى كل الدول الأعضاء في الصندوق"[1].

وعبر هذا الحق الذي منحته الولايات المتحدة لنفسها استطاعت ان تكون مطلعة اطلاعاً تاماً على كافة اقتصاديات دول العالم كما تمكنت من بسط حبالها على أي دولة كانت في حاجة لهذا الصندوق وحققت عبر ذلك نفوذ سياسي واقتصادي في معظم دول العالم عبر القروض التي يمنحها الصندوق والسياسات التي يفرضها على هذه الدول.

أما البدائل لمثل هذه المؤسسات في النظام النقدي المنشود فيتمثل في:

- **البديل الأول**: إنشاء مؤسسات دولية ذات إدارة منتخبة من كافة دول العالم لا تمتلك أي دولة فيه نفوذ مطلق أو حق التأثير على قرارات الصندوق وتكون إدارة المؤسسات إدارات مستقلة بشكل كامل وحيادية في خططها ومشاريعها.
- **البديل الثاني**: إنشاء المؤسسات الإقليمية للدول التي تجمعها مصالح مشتركة وتفعيل دول الصناديق الإقليمية كصندوق النقد العربي، وصندوق النقد الأوروبي وغيرها، وإن كان صندوق النقد الأوروبي قد حقق نجاحات جيدة أهمها العملة الموحدة، إلا أن صندوق النقد العربي يعاني إشكاليات كبيرة على رأسها طبيعة الأنظمة التي تحكم الدول العربية والتي لا تراعي مصالح شعوبها وتقدم المصالح الأجنبية على مصالح دولها، "فلم تلاقي فكرة العملة الموحدة صدى، ولم يحقق التكامل التجاري ما هو مرجو منه"[2].

فبديل المؤسسات الإقليمية يتوقف على مدى جدية الأنظمة الإقليمية والمحلية ومدى حرصها واستشعارها لأهمية تمرير مثل هذا الخيار.

ت- **علاقات نقدية متعددة المصادر.**

من ضمن الاستقلالية التي يجب أن يتميز بها النظام النقدي المنشود هي أن يكون نظام المدفوعات والاحتياطيات مرتبط بعملات ومصادر متعددة وأن تعكس العملات المحلية القيمة

[1] - أرنست فولف، صندوق النقد الدولي، ص27
[2] - عبدالعال الصكبان، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3 ص276

الحقيقية لها من غير ارتباط بعملات أخرى في نظام المدفوعات والاحتياطيات، كما هو الحال في النظام الحالي الذي يؤدي ارتباط نظام المدفوعات والاحتياطيات بالدولار إلى نتائج سلبية على العملات المحلية وعلى الاقتصاد العالمي فأصبح على كل دول تريد الحفاظ على قيمة عملتها الوطنية أن يكون لديها مخزون من العملات الأجنبية على رأسها الدولار، فمصدر المشكلة في النظام الحالي "أنه إذا ما حققت دولة ما فائضاً فإن دولة أخرى ستعاني عجزاً، فالفائض في الصين هو عجز في الولايات المتحدة وهكذا، وإذا ما حاولت كل دولة تحقيق فائض فإنه لن تنجح جميع الدول، وتضفي الرغبة في تحقيق فائض في الحساب الجاري بدلا من عجز ونزعة انكماشية على الاقتصاد العالمي"[1].

ورغم أن الولايات المتحدة تعاني من عجز إلا أنها تتمتع "بالامتياز الباهض" كما يسميه بعض الباحثين، "كون الولايات المتحدة المورد لأصول الاحتياطي العالمي ووسائل التبادل التجاري الدولية، وقادرة على استهلاك السلع والخدمات التي تشتريها من خلال عوائد طلب بقية العالم على الدولار، وقادرة على الاقتراض بسعر فائدة اسمي، واستثمار العوائد دوليا و الحصول على عوائد جديدة عليها"[2].

"وهذا النظام بطبيعته مزعزع وغير مستقر ويؤدي إلى أزمات ثقة وقلاقل، ففي مثل هذا النظام تحتفظ الدول بالدولار كاحتياطي لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات باعتباره نوعاً من النقود الدولية، ولكن الدولار أيضا دين على الاقتصاد الأمريكي، ويترتب على هذه الطبيعة المزدوجة للدولار كعملة دولية ووطنية في الوقت نفسه مشاكل لن تلبث أن تؤثر في استقرار نظام النقد الدولي"[3].

أما فيما يخص البدائل للنظام النقدي الإنساني والعادل فهناك عدة بدائل مقترحة ومنها:

- **البديل الأول**: إنشاء وحدة نقدية عالمية لكي تكون وسيلة التبادل العالمية وأصل الاحتياطي الأساسي في العالم[4].

[1] - جون دريفيل، صراع العملات على الساحة الدولية، ص5
[2] - جون دريفيل، صراع العملات على الساحة الدولية، ص25
[3] - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ص79.
[4] - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ص6، ص317.

- **البديل الثاني**: هو إنشاء عملات إقليمية تكون وسيلة للتبادل بين الدول الأعضاء وأصل الاحتياطي الأساسي فيها، وهنا ستخرج إشكالية العلاقة مع النظم الأخرى كاليورو والدولار ولكن يمكن حلها خصوصا إذا فقد الدولار خصوصيته في كونه أساس للتبادل وأصل للاحتياطي.

### 2.2.1العدل وتوزع الهيمنة وتمثيل أكبر:

تحمل بعض النظم سر بقاءها أو زوالها في هيكليتها وأهدافها، فالنظام أياً كان سياسياً أو اقتصاديا أو اجتماعياً لا يمكن له الدوام والاستمرار ما دام يحمل في طياته نزعات للظلم والاستئثار، والنظام النقدي المنشود هو نظام إنساني وعادل ويجب أن يقوم على العدل في جوانب متعددة وهي:

**أ- التعامل العادل مع جميع الدول.**

في النظام النقدي المنشود لا يحق لأي دولة التدخل في مصير دول وشعوب مقابل المساعدات التي تقدم على هيئة قروض من مؤسسات يفترض بها أن تكون محايدة، ولا أن يكون لها امتيازات خاصة كما يحصل في النظام الحالي من الامتيازات الظالمة التي تحصل عليها الولايات المتحدة بعد أن فُرضت عملتها المحلية كعملة دولية تستخدم كوسيلة للوفاء بالمدفوعات الدولية، حيث بدأت تظهر إشكاليات تدور حول مشروعية ما تحققه الولايات المتحدة من مكاسب نتيجة احتكار إصدار هذه النقود الدولية "فالدول لا تحصل على الدولارات إلا مقابل تنازلها عن أصول مختلفة، في حين أن الولايات المتحدة لا تتكلف شيئاً في سبيل إصدار هذه الدولارات"[1]، "وهذه الدولارات لا تستخدم للحصول على السلع من الاقتصاد الأمريكي وإنما يحتفظ بها في احتياطي الدول لمواجهة صعوبات موازين المدفوعات فيما بين هذه الدول وبعضها البعض، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحقق كسباً كبيراً من وراء احتكارها سلطة إصدار هذه النقود الدولية[2]. فمثل هذه الإشكالية لا يمكن حلها إلا عبر تأسيس نظام نقدي جديد يقوم على عملة دولية عبر مؤسسة دولية تشارك جميع دول العالم في تكوينها، وإن كان هذا الخيار صعب في التطبيق واقعياً فإن التكامل والتحالفات الإقليمية لمجموعة الدول النامية يمكن أن يجعل هناك تأثير في وجود توازن للقوى في المؤسسات التي ستنشأ للنظام النقدي الجديد.

[1] - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ص78.
[2] - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ص78.

**ب- توزيع الهيمنة على المؤسسات الدولية تضمن حقوق الدول النامية والفقيرة.**

يقوم النظام النقدي الحالي على ازدواجية في المعايير تمارسها القوى العظمى ضد الدول الفقيرة والنامية، وهذا ما يترك هذه الدول تتجه إلى مزيد من التخلف والفقر بالرغم من القروض الكبيرة التي تأخذها من صندوق النقد الدولي الذي يفرض عليها سياسات تساهم في إفقارها وزيادة معاناة مواطنيها مع تراكم للديون المركبة عليها، "إن الإجراءات المدعومة من قبل الصندوق كانت عاملاً جوهرياً في بلوغ اللاعدالة الاجتماعية في العالم أجمع"[1].

وذلك لأن المؤسسات الدولية لم تراع سوى أصحاب الاقتصاديات الكبرى على رأسها الولايات المتحدة، "فلم يكن مقررا أن تتساوى دول العالم المختلفة في الحقوق والواجبات، أو أن تمارس دورها في المنظمات الجديدة بناءً على نسبة مواطنيها مقارنة بعدد سكان العالم، بل بناءً على مقدار المبلغ الذي تدفعه كل دولة للاكتتاب، ومن خلال سلطانها وتفوقها المالي استطاعت واشنطن أن تضمن لنفسها الهيمنة المطلقة على القرارات الخاصة بصندوق النقد الدولي"[2].

"وأصبحت الفوضى النقدية هي عنوان النظام النقدي العالمي، لا سيما حينما تحولت دول العالم – وخاصة النامية منها – إلى ضحية السلوك الأمريكي النفعي بانتقال أزمة نظام النقد الدولي إليها، في صورة تفاقم في عجز موازين مدفوعاتها واحتياطياتها النقدية، والتلاعب بأسعار صرفها، وهو ما نتج عنه أزمة عميقة في ديونها الخارجية، بصورة أدت لتعطيل التنمية فيها لحساب دفع أعباء الديون، لا سيما في ظل فخ الديون الذي يتبناه صندوق النقد الدولي للهيمنة على الدول الصغار لصالح الكبار"[3].

لذلك يجب أن تقوم المؤسسات في النظام النقدي المنشود على أساس من توزيع الهيمنة والسيطرة على هذه المؤسسات ليتم ضمان مستوى من العدالة والمساواة بين الدول الأعضاء في تقديم القروض وفي فرض القيود والإجراءات المتناسبة مع وضع المواطن لتتوفر أساسيات الحياة من عمل وصحة وتعليم ومسكن وقدرة على توفير ما يحتاجون من مواد غذائية وصحية.

---

[1] - أرنست فولف، صندوق النقد الدولي، ص21
[2] - أرنست فولف، صندوق النقد الدولي، ص26
[3] - أشرف دوابة، مقال في صحيفة عربي21، 29 أغسطس 2018.
https://arabi21.com/story/1118983/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84

**ت- وضع آليات تخدم الجميع فلا تضر بالاقتصاديات الكبيرة ولا تهضم حق الاقتصاديات النامية والفقيرة.**

يحتاج النظام النقدي المنشود لآليات واقعية تضمن العدالة بين الاقتصاديات الكبرى والاقتصاديات النامية والفقيرة، وهذه الآليات في ظل تفاوت القوى في عالم يعترف بالقوة والمصلحة لا يمكن أن يتم إلا عبر قوة عالمية معيارية تسعى في الحفاظ على حقوق الضعفاء وتمنحهم مكان يمكن لهم الدخول فيه في صفوف الكبار، فأول هذه الآليات:

- اعتماد الديمقراطية كوسيلة وآلية لتنظيم عمل المؤسسات الدولية، ويجب أن يكون هناك ديمقراطية في الإدارة والرقابة، وربما يكون من الصعوبة تجنب التأثير المحسوس للدول القوية اقتصادياً، إلا أن مصالح أغلبية دول العالم يجب أن يراعيها النظام[1].
- اعتماد الدول النامية والفقيرة على التكتلات الإقليمية والجغرافية والمصلحية والعرقية مع الدول الأكثر نشاطاً وقوة وهذا يرفع الدول الضعيفة لمستوى المناورة ويعطي الدول الصاعدة قوة إضافية تكسبها القدرة على مواجهة القوى العظمى، وهذا يتطلب شيء من التضحية وبعد النظر من قبل الأنظمة السياسية " إن هذه كلها تتطلب تنازلات سيادية في مجال السياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص وذلك لكي يكون ممكنا تثبيت أسعار الصرف بشكل دائم ومن ثم سيكون إدخال العملة المشتركة علامة التتويج لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية"[2].
- إصلاح أو تغير شكل الأنظمة في الدول النامية والفقيرة للوصول إلى معدلات جيدة من محاربة الفساد وقدر على إيجاد مؤسسات داخلية تضمن تنمية مستدامة، حيث تشير الكثير من الدراسات أن معظم المشاكل في الدول النامية والفقيرة هو نتيجة لشكل نظام الحكام وغياب المؤسسات. والفساد في جوهره "يتعلق بطبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه وانغلاقه وطبيعة المؤسسات التي تحكمه"[3]، "وتشير التجارب الناجحة القديمة منها والحديثة في مكافحة الفساد إلى أهمية وجود إرادة سياسية تتمثل في وجود قيادات تتصف بالشرعية والنزاهة والجدية في التشخيص الموضوعي والعلمي لطبيعة الفساد ومكامنه"[4].

[1] - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، ص6، ص317.
[2] - عبدالمنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986م ط3، ص416.
[3] - يوسف خليفة اليوسف، الفساد في البلدان العربية النفطية، جسور للترجمة والنشر، بيروت 2020م ط1، ص91
[4] - يوسف خليفة اليوسف، الفساد في البلدان العربية النفطية، ص92

### 3.2.1 الاستقرار عبر اعتماد الاقتصاد الحقيقي.

النظام النقدي المستقر يجب أن يعتمد على قطاع الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد، لأن أحد أهم أسباب الأزمات المالية التي تمر بالنظام الاقتصادي بداية من أزمة 1929م وانتهاءً بأزمة الرهن العقاري سنة 2008م هي اعتماده على ما يسمى بالاقتصاد الوهمي في الأسواق المالية بمسائل كثيرة منها التوريق وبيع الآجل والمشتقات المالية التي تضخمت بشكل كبير وطغت على الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي، لأن الأزمات المالية ما هي إلا "انهيار شامل في النظام المالي والنقدي ولا شك في أن للمضاربات الوهمية دور كبير في الانهيار للنظام المالي والنقدي؛ إذ إن معظم العمليات الاستثمارية التي كان يقوم بها المضاربون في الأسواق المالية كانت منحصرة في المقامرة المنفصلة عن الواقع الاقتصادي الحقيقي"[1].

وهناك آثار كبيرة للتوسع في الاقتصاد الوهمي يمكن أن نجملها في عدة نقاط وهي:

- الفقاعات المالية، والتي تحدث عندما يرتفع سعر أصل ما على نحو يتجاوز قيمته الحقيقية.
- العمل لصالح الكبار وخسارة صغار المستثمرين وقد بينت دراسة لروكويل أجريت في الولايات المتحدة أن كبار المضاربين يكسبون على الدوام ويربحون على حساب صغار المضاربين، وفي دراسة أخرى قد أوضحت أن الغالبية العظمى من المضاربين (75٪) قد فقدوا المال[2].
- اختلال التوازن الاقتصادي في كافة جوانب الاقتصاد تأثراً بالمضاربات التي تحدث في الأسواق المالية والتي تكون في غالبها في سوق المشتقات، فمن خلال القروض التي تؤخذ لأجل القروض وليس من أجل الإنتاج الحقيقي يحدث هناك خلل كبير وأزمات اقتصادية متكررة.
- تدني كفاءة الأسواق المالية ويحدث ذلك غالباً كون الأسواق المالية لا تعكس الأسعار الحقيقية للأوراق المالية وذلك نتيجة للمضاربات التي تحدث في سوق المشتقات والخيارات بالتحديد[3].
- اضطراب أسعار الصرف في الأسواق الدولية، تتأثر عملات الكثير من الدول نتيجة المضاربات المنظمة التي تحدث اتجاه هذه العملات فيسبب تقلب في أسعار الصرف لهذه العملات لأسباب سياسية أو للمضاربات التي يقوم بها كبار المضاربين لتحقيق أرباح كبيرة[1].

---

[1] - محمود مهيدات، ورقة المضاربات الوهمية السوقية ودورها في الأزمة المالية في مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- فرجينيا- الولايات الأمريكية،2012م، ط1، ص269-270

[2] - محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص135-136.

[3] - أشرف دوابة، نحو سوق مالية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، 2011م، ط2، ص133.

وهذه أهم الآثار الاقتصادية للاقتصاد الوهمي، والسبيل للوصول لنظام نقدي إنساني وعادل يتوجب أن يكون الاقتصاد قائم على أسس مهمة وهي:

- التمويل المخاطر وهو تمويل المشاركة في الربح والخسارة.
- منع التمويل الربوي القائم على الفائدة.
- منع التعامل بالمشتقات المالية.
- الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقي.
- تنظيم المصارف المركزية والمؤسسات الدولية لعمليات الأسواق المالية.
- منع بيع الديون وبيع مالا يملك.

### 4.2.1المرونة في التعامل مع المتغيرات العالمية مع الثبات على أسس العامة.

من أهم المقومات التي تميز النظام النقدي المنشود هي المرونة في التعامل مع المتغيرات والثبات على المبادئ العامة، فهناك متغيرات كثيرة في العالم واحتياجات متعددة لسكانه، يجب أن يلبي هذا النظام هذه الاحتياجات ولكن ضمن الضوابط التي لا تخل بحقوق الأخرين ولا تعرض النظام الاقتصادي العالمي للأزمات، ومن المتغيرات الكبيرة في وقتنا الحالي مع التطور التكنولوجي الهائل هو موضوع الرقمية في الاقتصاد، فيجب أن يتعامل النظام النقدي مع هذا الأمر بحكمة وموضوعية لا ترفض كل جديد ولا تقبل بعشوائية.

فبين من يرى أن العملات الرقمية قد تكون إحدى الملاذات الأمنة للحفاظ على الثروة وستساعد على خفض التضخم كما يقول بعض الاقتصادين عن مرحلة ما بعد أزمة كورونا الحالية بأنه "سوف يرتفع معدل التضخم، وهو ما سيدفع المستثمرين أفرادًا كانوا أم مؤسسات نحو الملاذات الآمنة، ومن بينها الذهب بالتأكيد، ولكن العملات الرقمية المشفرة يمكن أن تصبح منافسًا للذهب في المستقبل القريب وستعزز البلدان التي تعتمد على صادرات المواد الخام مثل النفط والغاز من جهودها الرامية لتنويع مواردها الاقتصادية"[2].

---

[1] - محمود مهيدات، ورقة المضاربات الوهمية السوقية ودورها في الأزمة المالية، ص273-270، (الاستفادة من ترتيب النقاط)

[2] - روبرتو دي بيترو، مقال في موقع جامعة حمد بن خليفة، قطر https://www.hbku.edu.qa/ar/news/cryptocurrencies-covid-19

وبين من يرى أن هذه العملات المشفرة مجهولة المصدر قد ستسبب ضرر على اقتصاديات العالم نتيجة التقلبات الحادة التي تتعرض لها وعدم ثبات أسعارها واستقرارها ما يجعلها مصدر سلبي على الاقتصاد وعلى النظام النقدي بشكل عام وذلك نتيجة لسوء التعامل بها حيث فقدت العملات الرقمية سبب وجودها الأصلي، "على الرغم من كونها محفوفة بالمخاطر ومتقلبة بشكل غير عادي – كما يتضح من الانخفاض بنسبة 25 ٪ الذي حدث بين الجمعة الماضية وبعد ظهر يوم الاثنين – فقد تم قبول البيتكوين، وينظر إليها الكثيرون الآن على أنها منافس معقول لأصول مثل الذهب .ولكن على طول الطريق، حدث شيء غريب: فقدت البيتكوين تمامًا سبب وجودها الأصلي بعد كل هذا، حيث أنه لم يتم تصميمها لتكون أحد الأصول المضاربة، إنما صممت لتكون عملة، ووسيلة جديدة للتبادل يمكن للناس استخدامها والتعامل بها في أعمالهم اليومية"[1].

في هذا المثال على العملات الرقمية يتوجب أن يكون هناك اجتهاد في كيفية توظيف هذه العملات الرقمية ومجاراة الواقع ومتغيراته دون الإخلال بالأسس العامة وهذا ما قام به الفقهاء المعاصرين[2] في وضع ضوابط لاستخدام العملات الرقمية دون الإخلال بغاية وهدف وجودها ومن هذه الضوابط:

- الاستقرار النسبي.
- قوة الإبراء القانونية.
- أن تكون مخزن للقيمة.
- أن تكون وسيط للتبادل.

وبالطبع هناك متغيرات كثيرة يتوجب أن تكون بنية النظام النقدي المنشود فيها من المرونة على استيعابها والتفاعل معها بشكل إيجابي من غير الغرق بها كما حدث في أسواق المال بالنسبة لنظام النقد الحالي حيث طغت التعاملات في أسواق المال على العمل والإنتاج الحقيقي مما أثر على النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام.

[1] - James Surowiecki, The Bitcoin Dream Is Dead, Marker by Medium, https://marker.medium.com/the-bitcoin-dream-is-dead-8b621d2d7dbd

[2] - من هؤلاء الفقهاء الشيخ الدكتور علي القرة داغي، والدكتور عبد الستار أبو غدة رحمه الله، والدكتور أشرف دوابة، وبعض مجمعات الفقهية والإسلامية في أنحاء العالم مثل مجمع الفقه الإسلامي بجدة وغيره.

### 5.2.1نظام خالي الفائدة (الربا) والمضاربات (القمار).

أي رؤية تؤسس لنظام نقدي واقتصادي يسعى لتحقيق العادلة ولا تمنع الفائدة (الربا) هو في الحقيقة نظام يؤسس للظلم كما وصف الله تعالى في أول آيات تبغيض المسلمين من الربا في قوله (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)[1]، وفي قوله: (وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ)2، فهو أكل لأموال الناس بالباطل.

وقد تنبه المفكرين الاقتصاديين لكارثة الفوائد وأثرها على الاقتصاد وعلى النظام النقدي ومن هذه الآثار:

- **التضخم**: فهناك من الاقتصاديين من يرى أن الفائدة هي من أسباب التضخم ويرى أصحاب هذه المدرسة بأن التضخم هو نتيجة لارتفاع سعر الفائدة سواء كان هذا التضخم داخلياً أو مستورداً، وقد رد الكاتب مارك بليث على الاعتراض الذي ينفي ارتباط الفائدة بالتضخم بقوله: "وهناك اعتراض متكرر على فكرة أن التضخم يحقق مكاسب للقائمين على الإقراض على حساب المقترضين، ولكن في حقيقة الأمر تلك هي الحقيقة، حيث أن التضخم يعمل على إعادة توزيع الضرائب فيما يتعلق بالحصول على القروض، ويتبع ذلك حدوث حالة من حالات الركود التضخمي في أسعار الأسهم في حين سترتفع أسعار السندات، باختصار يمثل التضخم نوعاً من الضرائب على طبقة اجتماعية بعينها[3]، ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد[4].

وقال السير ألفريد فلاكس عن الفوائد وأثرها السلبي على الاقتصاد "إن كانت هناك وجاهة في الخلاف الحادث في نقاشنا العام، لابد من الاعتراف بأن توافقاً أوتوماتيكيا يحدث بين الادخار وفرص استخدام رأس المال بشكل مربح، لن يكون الادخار قد تجاوز منافعه الممكنة، طالما لايزال سعر الفائدة الصافية أكثر من الصفر"[5].

---

[1] - البقرة 188
[2] - النساء 161
[3] - مارك بليث، التحولات الكبرى، المركز القومي للترجمة، 2010م، ط1، ص286
[4] - تلخيص علي سيد، ملخص كتاب كارثة الفوائد، ص12
[5] - جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ص222.

- **أسعار الصرف**: كما تؤثر الفائدة على أسعار صرف العملات تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، ويتحقق الاستثمار وينشط الاقتصاد الوطني ويتضاعف الاستثمار لتحقيق متانة الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، في حين يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاتجاه نحو الاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انحسار الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من متانة الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى[1]، يقول فرايهرفون بتمان "وكلما ارتفعت الفائدة تدهور النقد، فكما يؤدي الماء إلى رداءة عصير البرتقال، فإن الفائدة تؤدي إلى رداءة النقود"[2].
- **زيادة الديون والإفلاس** من قبل الوحدات الإنتاجية وذلك نتيجة لكثرة الديون، " إن نتيجة الربا الحتمية هي تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من الناس وحرمان المجموع منها رويداً رويداً ووقوع الملايين تبعاً لذلك في العبودية"[3].

فهذه الآثار الاقتصادية العامة ينطوي تحتها آثار اقتصادية كبيرة سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أم على مستوى الدول وحتى على مستوى الأفراد والمديونيات الشخصية، والنظام النقدي الإنساني والعادل يجب أن يبنى على أساس بعيد عن الفائدة، وكرؤية إسلامية للنظام النقدي الجديد فإننا نملك استخدام بدائل التمويل الإسلامي والذي بدأت تجارب عالمية كثيرة تتجه إليه بعد أن عانت من نظام الإقراض بفائدة الربا ومن هذه الأساليب:

- **التمويل بالمشاركة**: وهي الاجتماع في استحقاق أو تصرف[4]، وله أشكال عديدة في التمويل الإسلامي وهي أكثر واقعية وأكثر نفعاً على الاقتصاد وعلى الأفراد.
- **التمويل بالمعاوضة**: وهي العقود التي يكون فيها مبادلة بين طرفين، وتمتاز بأن مبنى العقود فيها على التعادل بين الطرفين بحيث لا يغبن أحدهما الآخر، كما أنها مترددة بين الربح والخسارة في أصل وضعها ومن حيث نوعها، ولا يصح المعدوم محلاً لها، ويشترط فيها المعلومية التامة[1].

[1] - نشرة معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت - أكتوبر 2012، السلسلة لخامسة – العدد3 .
[2] - تلخيص علي سيد، ملخص كتاب كارثة الفوائد، ص26
[3] - أنور الجندي، فساد نظام الربا في الاقتصاد العالمي، دار الأنصار، القاهرة، ص10
[4] - أشرف دوابة، التمويل المصرفي الإسلامي، دار السلام، 2015، ط1، ص243

حيث تقوم هذه الأساليب في التمويل على تقاسم المخاطر بين الأطراف، كما أنها تعمل على تشغيل الأموال وتحول دون اكتنازها وتجميدها وتعمل على إيجاد تعاون ومصالح مشتركة بين أفراد المجتمع.

### 6.2.1 مرجعية أخلاقية وقيمية.

لعل أهم ما يميز النظام النقدي الإنساني والعادل أن يكون نظاماً له مرجعية قيمية وأخلاقية وإلا فلن يكون إنسانياً ولن يكون عادلاً، فالإنسانية والعدالة قيم تحتاجها البشرية حيث تشير كثير من الدراسات في العلوم الاجتماعية إلى أن كثير من المشكلات الاجتماعية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) هي نتيجة لانحراف سلوك الأفراد بسبب انعدام الدافع القيمي والأخلاقي الذي يدفعهم لخدمة مجتمعاتهم، وللقيم الدينية دور مهم في ضبط سلوك الإنسان وتهذيبه كما تشير إحدى الدراسات إلى أن الإنسان الأكثر تديناً أكثر نفوراً من الفساد وقبول الرشاوى من الإنسان الأقل تديناً[2]، "هذا يعني أن القيمة التي يمكن أن تشكل رادعاً لسلوك الإنسان هي القيم التي تنسجم مع فطرته وهذا النوع من القيم لا يمكن للإنسان وحده أن يضعها بسبب تأثره بنزواته ورغباته و محدودية تجاربه وقصور نظره، الأمر الذي يجعل القيم التي يضعها الإنسان نسبيةً وقاصرةً، وهذا الأمر نشاهده اليوم في إخفاق شركات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام التي تنتشر في لوائحها كافة أشكال القوانين والسلوك المطلوب أو المنشود، والتي تصادم يوميا مع سلوكيات العاملين في هذه المؤسسات إذا اختفت عنهم الرقابة الخارجية"[3].

لذلك فإنه من المهم جداً أن يكون أساس أي نظام بديل على قاعدة من القيم الإنسانية والدينية التي يشترك فيها سكان العالم فالكثير من المفكرين وصلوا إلى قناعات مفادها أن ما تعانيه الأنظمة الاقتصادية الحالية في سببه الأساسي يعود إلى غياب المنظومة القيمية والأخلاقية، حيث يقول صامويل بوليس "ليس من العقلانية بشيء أن تؤسس قوانين المجتمع وسياساته وتنظيماته الاقتصادية على افتراض بأن الانسان مخلوق اقتصادي يعمل بحوافز مادية فقط"[4].

---

[1] - أشرف دوابة، التمويل المصرفي الإسلامي، ص116

[2] -Raberta Gatti, Individual Attitudes Toward Corruption : Do Social Effects Matter? The world bank, 12

[3] - يوسف خليفة اليوسف، الفساد في البلدان العربية النفطية، ص424

[4] - يوسف خليفة اليوسف، الفساد في البلدان العربية النفطية، ص431

وفي النظام النقدي المنشود نحتاج إلى إصلاح عبر القيم المتمثلة في ديننا الإسلامي وذلك عبر إعادة تنشئة الفرد على القيم الإسلامية الأصيلة ويبدأ ذلك من الأسرة والمسجد والمدرسة انتهاءً بالدولة[1]، وإن كان واقع الأنظمة السياسية في الدول العربية والمسلمة اليوم بعيد كل البعد عن قيم الإسلام، لذلك يعتبر الواقع السياسي هو أحد التحديات والعوائق أمام تطبيق نظام نقدي إنساني وعادل، وسنتطرق لهذا التحدي وغيره من التحديات في المبحث القادم.

**المبحث الثاني: التحديات التي تواجه قيام نقدي إنساني وعادل**

إن قيام نظام نقدي جديد يعني تهديد للنظام القائم ونزع السيادة والسيطرة التي تمثلها القوى العظمى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة، وذلك يتطلب وجود قوة عظمى أو تكتل يواجه هذه القوى ويحاول الدخول لفرض نظامه الجديد، فالصين العملاق الاقتصادي في العالم والتي يمكنها أن تمثل ند حقيقي للولايات المتحدة لازالت تفضل البقاء تحت ظل النظام الحالي لأسباب عديدة سياسية واقتصادية، فالتحديات التي تواجه النظام النقدي الجديد كبيرة ومتعددة الأطراف خصوصا إذا كنا نتحدث عن البديل الإسلامي الذي نعتبره هو البديل الأنسب للنظام النقدي العالمي الحالي، وكباحثين فإن أغلب الحديث يدور في تحليل النظام النقدي السابق وفي ذكر مشكلاته وسلبياته، ومن جهة أخرى يتم وصف النظام النقدي المنشود والتنظير حول إيجابياته ومواصفاته، وكلاهما مطلوب ولكن يتم إغفال النظر عن طريقة الانتقال من النظام الحالي إلى النظام المنشود والتحديات التي قد تواجه هذا التغيير، وهذا الأمر غير مقتصر على هذا الموضوع فقط وإنما هو أمر عام وشائع في خطط التغيير، لذلك فإن هناك وجهتا نظر في التغيير الذي يمكن أن يحصل، أولهما: الإصلاح من الداخل ومحاولة سد الثغرات وإصلاح الإشكاليات، وثانياً التغيير الجذري والشامل للنظام الحالي، وسيناقش هذا المبحث كلا الخيارين والتحديات التي تواجه كل خيار من الخيارات المطروحة.

[1] - محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص299

## 1.2 التحديات التي تواجه الإصلاح والتغيير:

يواجه الإصلاح المتدرج والتغيير الشامل للنظام القائم عوائق وتحديات متشابهة لحد ما، سنتطرق في هذا الباب لأهم التحديات التي تواجه أي مشروع لنظام نقدي جديد، فضلاً أن يكون النظام الجديد إسلامياً يسعى لتغيير النظام النقدي السائد:

### 1.1.2 تحدي بناء النظرية وآلياتها.

لعل من أهم التحديات وأولها هو تحدي بناء النظرية السليمة وبناء آليات واقعية قابلة للتطبيق محققة لأهداف النظام النقدي المنشود، وبناء النظرية يتطلب دراسات تمتاز بالأصالة والمعاصرة، فهي أصيلة معتمدة على الفكرة الإسلامية والنظرة الربانية في التشريع لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي معاصرة تواكب الواقع وتفهم آلياته وتستطيع أن تبني آليات جديدة أو تستخدم الآليات الحالية ضمن ضوابط الإسلام، وللعلماء جهود مشكورة في هذا المجال ولكن لاتزال تحتاج إلى من يتبنى هذه النظريات ليحولها إلى التطبيق العملي، فكل فكرة أو نظرية لا تتبناها دول تقف خلفها قوة أو تكتل لا يكتب لها الظهور وتبقى في طيات الكتب والمؤتمرات، فبعد بناء النظرية سيواجه مشروع النظام النقدي الإنساني والعادل تحدي الدول العربية والمسلمة التي يفترض بها أن تتبنى هذا المشروع ليرى النور.

### 2.1.2تحدي الأنظمة العربية والمسلمة

إحدى أهم التحديات التي تواجه العرب والمسلمون هي الأنظمة السياسية التي تدير بلادهم حيث تعكس التجارب الوحدوية التي مر بها العالم العربي والإسلامي حقيقة الأزمة التي تعيشها الأنظمة وكيف تحولت من عوامل إيجابية في تحقيق تكامل وتكتل واعد إلى تحدي يواجه دول المنطقة وشعوبها ويجعلها على هامش الأحداث والتأثير في النظم العالمية والمؤسسات الدولية رغم ما تملكه الدول العربية من موارد بشرية ومالية وطبيعية ومواقع جغرافية مهمة، وتتمثل إشكالية النظم العربية بالتحديد في عدة أمور مشتركة وهي:

- **الاستبداد:** فهي أنظمة لا تمثل شعوبها لذلك فإنها لا تمتلك مؤهلات القيادة الواعية والحكم الرشيد الذي يسعى لتحقيق مصالح الشعوب فضلاً عن تبني رؤية إصلاحية عالمية كفكرة الاقتصاد الإسلامي، كما أن الاستبداد السياسي وغياب الحرية ينتج الكثير من المشكلات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لذلك نجد أن لديها ضبابية في الرؤية السياسية وغلبة للنظرة الآنية للتكاليف على الرؤية الأبعد للمنافع القطرية والمصالح القومية والأممية، وتصب كلها في مجرى الإرادة السياسية المترددة أحياناً والمتخاذلة غالباً[1].

- **أنظمة تقدم المصالح الأجنبية** على مصالح شعوبها وأمتها لأنها تستمد شرعيتها من القوى الأجنبية لا من شعوبها مما يجعلها عرضة للابتزاز والضغوط الخارجية حيث يؤكد كينيث بولاك المستشار السابق في إدارة كلينتون أن الولايات المتحدة تحمي النظام السعودي مقابل الكثير من الخدمات التي قامت بها السعودية والتي من بينها بيعها النفط بسعر أقل من سعر السوق[2]، فكون هذه الأنظمة لا تمثل شعوبها وتطلعاتها فهي تمثل عائق أمام أي مشروع يهدف لنهضة الأمة.
- **غياب المؤسسات**: نتيجة للاستبداد الذي تعيشه دول المنطقة فإنه قام بتعطيل أداء المؤسسات فأصبحت هذه المؤسسات مؤسسات ديكورية تخدم أجندة الاستبداد وأهله، وتحرم المجتمعات من السير في ركب التقدم والنهوض، فالمؤسسات هي أطر يتم من خلالها تنظيم جهود أفراد المجتمع لتحقيق أهدافه التنموية والأمنية، وقد تتفاوت في درجة تعقيدها من العلاقات البسيطة القائمة على الثقة بين أبناء المجتمع إلى المؤسسات الرسمية الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات السوق المعاصرة بكل تشابكاتها وتعقيداتها[3].

أما واقع هذه المؤسسات في العالم العربي فإنه يعكس العقلية التي تدير هذه الدول فاختيار القائمين عليها لا تحكمها معايير الكفاءة والأمانة، وإنما يحكمه درجة الولاء للحاكم، كما أن أداء هذه المؤسسات لا يخضع لإدارة منتخبة ولا يتم محاسبتها من قبل المجتمع، وإنما تخضع لنظرة الحاكم الضيقة للسلطة التي يرى أنها ملك فردي وغنيمة يجب أن يحافظ عليها بكافة الطرق[4]، فغياب المؤسسات وضعفها في الدول العربية يجعلها عائق أمام أي فكرة تسعى لنهضة الأمة وتعزز من الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي.

---

[1] - عبد المنعم السيد علي، الوحدة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986م ط1، ص96.
[2] - يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2011م، ط1، ص81
[3] - يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ص81
[4] - يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ص81

- **الفساد:** "هناك شبه إجماع بين الخبراء بأن الفساد بنوعيه القليل والكثير متفشٍ في المنطقة العربية، ويعود تفشيه إلى اعتبارات تتعلق بطبيعة النظم الاستبدادية سواء كانت ملكية أو جمهورية، وإلى ضعف البيئة المؤسسية، وما تتصف به من تهميش لمشاركة أبناء المجتمع"[1].

لذلك فإن من أهم التحديات التي تواجه تطبيق نظرية الاقتصاد الإسلامي ومن ضمنها قيام نظام نقدي إنساني وعادل هو واقع الحكومات العربية والإسلامية الذي يعمل عائق بدل أن يكون دافع ومحرك، فلو كان هناك قيادات صادقة تمثل أنظمة تستمد شرعيتها من شعوبها فيمكن حينها تطبيق هذه النظريات عبر مؤسسات وقوانين وتشريعات، وعبر تشكيل تكتلات تتعامل فيما بينها بالنظام النقدي المنشود، ويمكن حينها مجابهة النظام العالمي بمبدأ الندية لأمة تحمل مشروع انقاذ عالمي، فأول خطوات التغيير تبدأ من تغيير هذه الأنظمة الفاشلة.

### 3.1.2 تحدي الثقافة العامة والقوانين والتشريعات

كما ذكرنا في التحدي السابق فإن هذا التحدي لا يقل أهمية من سابقه وإن كان هو إحدى نتائجه، وذلك لأن صياغة القوانين والتشريعات يحتاج إلى زرع ثقافة وقيم في المجتمع بعد فترة طويلة عاشتها الشعوب المسلمة في ظل الاستعمار وتبعه في ذلك حكومات بعيدة كل البعد عن قيم المجتمعات، "حيث تعيش الدول المسلمة فجوة واسعة بين الشريعة والممارسات الفعلية لها، فالمجتمع الإسلامي لا يعكس بهاء الإسلام روحي، ولا يوجد في واقع الأمر لدى الغالبية العظمى للمجتمع المسلم الشعور بالخصائص اللازمة المطلوبة من المسلم أو من المجتمع الإسلامي، العقيدة المهيمن السائدة في البلدان الإسلامية ليست الإسلام بل العلمانية التي يشوبها مزيج من الإقطاعي والرأسمالية والاشتراكية أما النظام الاقتصادي الإسلامي فإنه لا يسود أي جزء من العالم الإسلامي"[2]، فالمجتمع المسلم يحتاج إلى بث الوعي ونشر القيم حتى يتقبل التشريعات والقوانين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي سيتطلبها النظام النقدي الإنساني والعادل، ومن الأمثلة العملية والظاهرة هي تجربة حزب العدالة والتنمية التركي الذي استلم الحكم بعد أكثر من 75 سنة من العلمانية والصعوبات التي تواجه الحزب في إقرار التشريعات والقوانين المتوافقة مع التشريع الإسلامي.

[1] - يوسف خليفة اليوسف، الفساد في البلدان العربية النفطية، ص431
[2] - محمد عمر شبرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م ط1، ص38

### 4.1.2 تحدي الحاجة إلى الاقتراض.

لعل قضية الحاجة إلى الاقتراض من أهم القضايا التي يدور حولها النظام النقدي، سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو على مستوى الأفراد، وفي الوقت نفسه نجد أن نموذج الإقراض بفائدة (الربوي) هو النموذج السائد في ظل النظام الحالي للحاجة الماسة للاقتراض سواء كان في تمويل المشروعات أو في الانفاق الاستهلاكي، ولم يغفل النظام الإسلامي هذه الحاجة لذلك فإنه شرع طرق التمويل الإسلامي التي ذكرناها سابقاً فالربا في المنظور الإسلامي من أبواب الظلم المفضي لغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية وذلك ما يتنافى مع النظام النقدي الإنساني والعادل[1].

ويكمن التحدي في اقناع الأفراد والمجتمع بالبدائل في كونها تؤدي نفس الغرض ولكن بطريقة أكثر أماناً للفرد وللمجتمع وللنظام العالمي بشكل عام وذلك عبر غرس الفكرة الكونية للإسلام، فالمسلم لا ينظر للاقتصاد بنظرة مجردة وإنما تنطلق نظرته للمال على اعتبار أنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته يحقق به الرفاه ضمن حدود ما أحل الله من غير إسراف ولا تقتير، ويكمن التحدي الثاني في تفعيل الآليات الأخرى لنظام الاقتصادي الإسلامي مثل الزكاة والوقف فهو كل متكامل بحيث لا يحدث خلل في جانب من جوانب النظام النقدي.

### 5.1.2تحدي النظام الدولي.

إن النظام الجديد يجب أن يحمل نظرية وأفكار وآليات قابلة للتطبيق وتحل أزمات وتحقق مصالح وإلا فإن القائمين على النظام الحالي سيقفون حجر عثرة في وجه أي تغيير يمكن أن يؤثر على مصالحهم أو يسلبهم السيطرة والقوة، ولكنهم في نفس الوقت يعانون من مشكلات كبيرة إذا ما وجدوا في نظام ما يحل هذه الأزمات والمشكلات فإنهم سيكونون الأداة التي تبادر في أخذ هذا النظام وهذه النظرية للواقع العملي، "وسوف يحدث التغيير في شرطين: الأول هو أن مصالح الوكلاء سوف تتحول إلى شيء يجب شرحه وليس شيء يمكن الاعتماد عليه لتوفير الشرح اللازم للموقف، والثاني فهو الإشارة إلى الأزمات الاقتصادية وحقيقتها سيمثل مشكلة ذات أهمية"[2].

[1] - محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص86 (بتصرف)
[2]- مارك بليث، التحولات الكبرى، ص31

لذلك فإن المشروع الإسلامي الاقتصادي يجب أن يكون مشروع واقعي يعالج مشكلات الحاضر ويرسم خطط واضحة للمستقبل حتى يمكنه منافسة الأفكار اللبرالية التي تتحكم في الاقتصاد اليوم وذلك لن يتم إلا عبر بناء مؤسسي وهو ما يشير إليه بعض الباحثين في أن وجود اللبرالية الجديدة جاء بعد ظهور مؤسسات لها، ونتيجة لفشل مؤسسات اللبرالية المقيدة كان البديل العملي المطبق للبرالية الجديدة حاضراً[1]، وحتى لا تكون الصورة قاتمة للاقتصاد الإسلامي فنود أن نشير إلى المؤسسات المصرفية الإسلامية التي حققت نجاحات كبيرة على مستوى العالم نتيجة اعتمادها على الأصول الحقيقية، ونتيجة لاعتمادها على طرق التمويل الإسلامي فهي تمثل تجارب ناجحة وبدأ تأثيرها يظهر على البنوك التجارية التي باتت تتسابق لفتح نوافذ إسلامية وإن كان هذا لا يكفي لصياغة نظام نقدي إنساني وعادل إلا أنها بقعة بيضاء في وسط الظلام.

### 6.1.2 تحدي الولايات المتحدة والدولار.

القوة التي تمثلها الولايات المتحدة في السيطرة على المؤسسات الدولية والسيطرة التي فرضتها عبر الدولار في جعله عملة دولية ومحلية في نفس الوقت يعد أكبر عائق يواجه أي تغيير في النظام الاقتصادي العالمي أياً كان مصدره، وهذا ما يدفع الصين وباقي الدول المنافسة للولايات المتحدة والتي لا تتبنى القيم الرأسمالية أن تسلك طريق الإصلاح ضمن قيم الرأسمالية التي يتبناها النظام العالمي الحالي بقيادة الولايات المتحدة.

في عام 2009م وقبيل قمة العشرين دعت الصين إلى اعتماد عملة جديدة للاحتياطيات الدولية بدلا من الدولار الأمريكي[2]، وتكررت هذه الدعوة خلال العقد الأخير حتى الأشهر الماضية وكان هدف الصين هو إنشاء نظام اقتصادي لا يتأثر بسياسات بعض البلدان، باستبدال الدولار الأمريكي كعملة احتياطية أساسية للاقتصاد العالمي من أجل ضمان استقرار أكبر أثناء الأزمات الاقتصادية، حيث أعلنت الصين عبر محافظ بنكها المركزي موقفها من الدولار كعملة الاحتياطيات

[1]- مارك بليث، التحولات الكبرى، ص29 (بتصرف)
[2] - عادل صبري مقال في موقع الصين اليوم، هل حان وقت انطلاق اليوان إلى الأسواق العالمية؟ http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2009n/0912/p6.htm

الدولية بأن الوقت قد حان لفك الارتباط العالمي بالدولار والبحث عن بديل[1]، وجاء الرد الأمريكي في حزمة قرارات من إدارة أوباما تعزز من دور الدولار بالنسبة للصين بالتحديد وتجعل من هذا المقترح صعب التنفيذ لأنه قد يضر المصالح الصينية في المقام الأول حيث فرضت الولايات المتحدة حزمة من السياسات من ضمنها زيادة أسعار الطاقة، بحيث يتم رفع سعر النفط، وطالما أن الصين لا تملك موارد نفطية وطنية، فإن ارتفاع أسعار النفط سوف يجعل الاقتصاد الصيني يعاني ضغوط ارتفاع التكاليف. [2]

وحتى في من يتبنى القيم اللبرالية نجد المنافسة الحادة مع دول الاتحاد الأوربي حين أصدر الاتحاد عملته اليورو " فلم تكن الولايات المتحدة مستعدة لأن تتنازل للمنافس الجديد ولا حتى عن سوق واحدة بلا مقاومة، وتجسد رد فعل الأمريكيين في أنهم منحوا العملة الأوروبية الموحدة عبر أسواقهم المالية فرصا مربحة إلى درجة شجعت على تسرب كميات كبيرة من اليورو، الأمر الذي أضعف أهمية وقيمة اليورو بصورة كبيرة"[3]، هذا والاتحاد الأوروبي يحمل نفس القيم والأفكار التي تحملها الولايات المتحدة ولكن في صراع المصالح والقوة فإن جميع الاعتبارات تعتبر ساقطة، ومع هذا استطاعت دول الاتحاد الأوربي كتكتل اقتصادي أن تواجه وتقاوم تفرد الدولار عبر بوضع نظام النقد الأوروبي وآلية سعر الصرف الخاص به في عام 1979م والتي استمر العمل به حتى بدء العمل باليورو في عام 1997م[4]، ورغم الصعوبات التي تواجهه واستمرار تفرد الدولار وهيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات الدولية، وعلى نظام المدفوعات والاحتياطيات إلا أن هذه المقاومة وهذه الإنجازات في الحد من تفرد الدولار تعطي أملاً في التكتلات التي يمكن أن تبني نظام نقدي جديد إذا ما آمنت بالفكرة وسعت لتطبيقها، لذلك فإن التحدي أمام النظام النقدي الإسلامي كبيراً من جهة القوة التي تقف خلف هذا النظام العالمي الحالي ومقاومته لأي تغيير سيسلب من قوة وصلاحيات وامتيازات من يتحكم به.

---

[1] - خالد حنفي، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية، مؤتمر الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 2009، ص23 (بتصرف)
[2] - خالد حنفي، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية، ص23 (بتصرف)
[3] - أرنست فولف، صندوق النقد الدولي، ص21
[4] - جون دريفيل، صراع العملات على الساحة الدولية، ص11 (بتصرف)

## 2.2 إصلاح من الداخل أم تغيير شامل

تقوم كثير من الدراسات والسياسات على نظرية إصلاح الأنظمة من الداخل عبر اختراق منظومتها وتصحيح العوائق التي تواجهها بما يتناسب مع تحول النظام القائم إلى نظام إنساني وعادل، وحقيقة أن النظام الحالي شهد عمليات إصلاح وتحولات كبيرة ولكنها تدور كلها في نفس الفلك الذي بني عليه هذا النظام، ونظراً لطبيعة النظرية الاقتصادية الإسلامية فإن النظام النقدي المنشود يختلف اختلافاً جذرياً عن النظام الحالي، والاختلاف هنا اختلاف في الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام وليس اختلافاً في الآليات والفروع، فهو نظام يقوم على أساس أخلاقي وقيمي في الدرجة الأولى، لذلك فإنه في الآليات يمكن أن تستخدم النظرية ما يتوافق مع الأسس العامة ويمكن أن تدع ما يختلف معها أما في الأسس والقواعد العامة فهي تتطلب تغيير شامل وكامل لا يتناسب معه التسديد والمقاربة، ومن ينظر لجل التحولات التي حدثت للنظام الاقتصادي الرأسمالي يجد أنها تغييرات من داخل النظام نفسه ولكن عندما جاءت الاشتراكية بعد ثورة 1917م فإنها نسفت الرأسمالية بشكل كامل واستمر ذلك في الدول التي تبنت الاشتراكية حتى سقوطها في أواخر الثمانينيات حيث رأينا كيف حدث نوع من الخلط بين الاشتراكية والرأسمالية في بعض الدول، ولكنها بشكل عام تعمل كلها تحت مظلة الأسس والقواعد الرأسمالية بأدوات اشتراكية.

وقد تعددت آراء المفكرين والاقتصاديين حول سبل التغيير للنظام الاقتصادي الحالي التي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية فمن هذه الآراء:

- يرى بعض المفكرون "أن تغيير الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يتم إلا إذا تم التغيير في قلب الاقتصاد المهيمن أي (الولايات المتحدة)، ويدعي أصحاب هذه النظر أنه لا سبيل للتغيير إلا من خلال ثورة في المركز المهيمن[1]، وهذا الخيار المطروح هو خيار واقعي ولكن تكاليفه عالية جداً، وهو امتداد لفكرة ضرورة قيام أحداث كبرى حتى تغير العالم كالحروب العالمية التي حدثت في القرن العشرين، والثورات الكبرى كالثورة الصناعية والثورة التكنولوجية.
- وفريق أخر يرى أن عملية تداخل اقتصاد الدول هو أمر واقع بالفعل وأن مركز الهيمنة الاقتصادية يتركز في الولايات المتحدة والشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، ولكن أساس

[1] - أنور عبد المالك، تغيير العالم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1985م، ص66

القرار والعمل لايزال بين أيدي المعنيين بالأمر في المقام الأول، أي الدول والشعوب على تنوعها وفي إطار خصوصيتها، وابتداء من مشروعيتها وسياساتها، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن الدول كلما كانت مستقلة في قراراتها ومستندة إلى إرادة شعوبها، ولديها قيادات سياسية واعية كلما كانت أكثر تحكم في نظامها الاقتصادي المحلي وأكثر تأثيراً في النظام العالمي[1].

- ويرى فريق أخر أن صناعة التكتلات الاقتصادية التي تتبنى نماذج متشابهة سيحقق اختراق كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي وسينزع شيء من الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي[2].

وهنا نصل إلى فكرة أساسية في التغيير، وهي أن التغيير يجب أن يبدأ حملَّتِ الفكرة ليصنعوا لها واقعاً تنفذ فيه وتثبت جدارتها من خلاله، فالتغيرات العالمية تحدث باستمرار ولكن الأفكار والنظريات التي تجد من يحملها ويطبقها ويدافع عنها هي التي يمكن أن تسود في هذا العالم وهي التي تفرض نفسها بقوتها على أرض الواقع.

**النتائج:**

1- النظام النقدي الإنساني والعدال المستمد من الشريعة الإسلامية لا يمكن له التطبيق بشكل منعزل عن تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي بشكل شامل، وإلا فإنه سيعاني من القصور والتشوهات بسبب عدم تكامل الأدوات والآليات، فالنظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام شامل.

2- مقومات النظام النقدي الإنساني والعادل هي مقومات عامة يمكن أن تكون عامل انقاذ لاقتصاد العالم إذا ما قدمت بصورة واقعية وعملية للعالم خصوصا فيما يخص بدائل الفوائد الربوية.

[1] - أنور عبد المالك، تغيير العالم، ص66
[2] - روبرت ترفين، التكامل النقدي العربي، النظام النقدي العالمي والنظام النقدي الإقليمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص90.

3- التحديات التي تواجه النظام النقدي الإنساني والعادل في مجملها هي تحديات داخلية لأصحاب المشروع، أما التحديات الخارجية فهي من سبل المدافعة التي سيتم تجاوزها في حال تم النجاح في تجاوز التحديات الداخلية.

4- التغيير الذي سيأتي بالنظام النقدي الإنساني والعادل هو تغيير جذري وشامل، لأنه يختلف بشكل كلي مع الأسس التي يقوم عليها النظام الحالي وهما أساسا (القيم والأخلاق، والفوائد الربوية).

5- أهم ما يحتاجه تطبيق النظام النقدي الإنساني والعادل هو وجود عدة أنظمة لدول قوية اقتصادياً وعلمياً تصنع تكتلات يمكنها المنافسة على الساحة العالمية.

**التوصيات:**

1- يوصي الباحث بضرورة بحث آليات كل مقوم من المقومات بشكل أكثر عمقاً وأكثر قرباً للواقع.

2- يوصي الباحث بضرورة دراسة التحديات التي يمكن أن تواجه النظام النقدي الإنساني والعادل دراسة تفصيلية ووضع حلول عملية وواقعية لها.

3- يوصي الباحث بدراسة أكثر شمولاً لخيارات التغيير التي يمكن أن يسلكها من يريد أن يتبنى نظرية الاقتصاد الإسلامي.

**المراجع:**

1. أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة الدولية، ترجمة: عدنان عباس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة إبريل 2016م.
2. أشرف دوابة، التمويل المصرفي الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر مصر، 2015، ط1
3. أشرف دوابة، نحو سوق مالية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، 2011م، ط2.
4. أنور الجندي، فساد نظام الربا في الاقتصاد العالمي، دار الأنصار، القاهرة.
5. أنور عبدالمالك، تغيير العالم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، 1985م سلسلة 95.

6. جليل شيعان البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة، العدد 32.
7. جون دريفيل، صراع العملات على الساحة الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط1
8. جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيدروس، دار العين للنشر 2010م، ط1.
9. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت 1978م.
10. خالد حنفي، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية، مؤتمر الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 2009.
11. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة يناير 1978م.
12. روبرت ترفين، التكامل النقدي العربي، النظام النقدي العالمي والنظام النقدي الإقليمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ط3.
13. عبدالعال الصكبان، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ط3.
14. عبدالمنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986م ط3.
15. مارك بليث، التحولات الكبرى الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي في القرن العشرين، ترجمة: نرمين الزفتاوي، مراجعة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2010.
16. مُحَمَّد عمر شبرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م ط1.
17. مُحَمَّد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد مُحَمَّد شكر، دار البشير للنشر، ط2 1990م.
18. محمود مهيدات، ورقة المضاربات الوهمية السوقية ودورها في الأزمة المالية في مؤتمر الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- فرجينيا- الولايات الأمريكية،2012م، ط1.
19. نشرة معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت – أكتوبر 2012 السلسلة الخامسة – العدد 3

20. يوسف خليفة اليوسف، الفساد في البلدان العربية النفطية، جسور للترجمة والنشر، بيروت 2020م ط1.

21. يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2011م، ط1.

22. Raberta Gatti, Individual Attitudes Toward Corruption: Do Social Effects Matter? The world bank, 12

23. أشرف دوابة، مقال في صحيفة عربي21، 29 أغسطس 2018.
https://arabi21.com/story/1118983/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84

24. روبرتو دي بيترو، مقال في موقع جامعة حمد بن خليفة، قطر
https://www.hbku.edu.qa/ar/news/cryptocurrencies-covid-19

25. عادل صبري مقال في موقع الصين اليوم، هل حان وقت انطلاق اليوان إلى الأسواق العالمية؟
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2009n/0912/p6.htm

26. https://arabic.cnn.com/business/article/2019/04/09/bapr19-turkey-russia-trade-local-currencies-commercial-exchange

27. James Surowiecki, The Bitcoin Dream Is Dead, Marker by Medium, https://marker.medium.com/the-bitcoin-dream-is-dead-8b621d2d7dbd